نموذج تنويع الاقتصاد الجزائري للخروج من تبعية قطاع المحروقات - رؤية استشرافية –

A model to diversify the Algerian economy outside the dependence of the hydrocarbons sector - A Forward -looking Vision -

تاريخ الاستلام :2019/09/06 ؛ تاريخ القبول : 2019/09/30

* لوصيف عمار

د. العابد لزهر

جامعة عبد الحميد مهري - قسنطينة 2-

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تقصي مدى نجاح ونجاعة نموذج التنويع الاقتصادي الذي تبنته الجزائر منذ سنة 2016، وأهم التحديات التي تواجهه، خاصة مع انخفاض أسعار المحروقات في الأسواق العالمية في السنوات الأخيرة. وتم الاستعانة بمعامل هيرفندال- هيرشمان في قياس درجة التنويع الاقتصادي انطلاقا من تطور بنية وتركيب متغيرين، هما: الإنتاج الداخلي الخام، والصادرات خلال الفترة (2012-2016).

حيث توصلت الدراسة إلى أنه لم يحدث تنويع في بنية كل من الإنتاج الداخلي الخام والصادرات خلال الفترة (2012- 2016). وفي المقابل، يبقى نموذج التنويع الاقتصادي رؤية استشرافية وفرصة للاقتصاد الجزائري للتخلص من المخاطر التي يفرضها الاعتماد شبه الكلي على قطاع المحروقات.

الكلمات المفتاحية: نموذج تنويع اقتصادي، أسعار محروقات، إنتاج داخلي خام صادرات، قطاع محروقات.

Abstract

This study aims to investigate the success and efficiency of the economic diversification model adopted in Algeria since 2016, and the most important challenges facing it, especially with the low prices of fuel in international markets in recent years. Herfindal-Hirschmann's coefficient of economic diversification was derived from the development of two variable structures: Gross domestic product and exports during the period (2012-2016).

The study showed that there was no diversification in the structure of both gross domestic product and exports during the period (2012-2016). On the other hand, the economic diversification model remains a forward-looking vision and an opportunity for the Algerian economy to eliminate the risks posed by the almost total dependence on the hydrocarbon sector.

Keywords: economic diversification model, fuel prices, gross domestic product, exports, fuel sector.

Résumé

Cette etude vise à étudier le succès et l'efficacité du modèle de diversification économique adopter en Algérie depuis 2016, ainsi que les défis les plus importants auxquelles elle est confrontée notamment avec le faible prix du carburant sur les marches internationales ces derniers années. Le coefficient de diversification économique de Herfindal-Hirschmann à été dérivé du développement de deux structures variables: produit intérieur brut et exportations au cours de la période (2012-2016).

L'étude a montré qu'il n'y avait pas de diversification dans la structure de la production intérieur brut et des exportations au cours de la période (2012-2016). D'autre part, le modèle de diversification économique reste une vision prospective et une occasion pour l'économie algérienne d'éliminer les risqué posés par la dépendance presque totale du secteur des hydrocarbures.

Mots clés: modèle de diversification économique, prix du carburant, produit intérieur brut, exportations secteur des hydrocarbures.

* Corresponding author, e-mail: amar.loucif@univ-constantine2.dz

© جامعة الاخوة منتوري قسنطينة 1، الجزائر 2019.

المقدمة

إن تراجع أسعار النفط منذ بداية سنة 2014، أدى إلى تراجع الجباية البترولية وبالتالي تراجع الإيرادات الجبائية بنسبة تفوق 50 في المائة، ومنه عجز الخزينة العمومية. إن الوضعية المالية الصعبة التي تمر بها الجزائر، فرضت عليها التوجه نحو نموذج التنويع الاقتصادي لمواجهة هذا العجز. ويهدف النموذج إلى محاولة تغيير نموذج النمو الذي يعتمد على قطاع المحروقات نحو نموذج جديد للنمو يعتمد على بدائل حقيقية منتجة للثروة، من خلال منح فرصة لكل من القطاعات الزراعة، الصناعة، والخدمات.

كما أن نموذج التنويع الاقتصادي يمثل فرصة لترشيد النفقات العامة وتوجيهها نحو القطاعات التي لها أثر إيجابي و قيمة مضافة على الاقتصاد الوطني. إن نجاح نموذج التنويع الاقتصادي مرتبط بوجود رؤية استشرافية لكل القطاعات المكونة للاقتصاد الوطني قادرة على التكيف مع الصدمات في ظل الإمكانات المتاحة ولا يتأتى ذلك إلا بالصرامة في تطبيق وتجسيد هذا النموذج في أرض الواقع للوصول إلى الأهداف المتواخاة منه في أفاق 2030.

انطلاقا من هذا يصبح من المشروع طرح تساؤل حول فرص نجاح نموذج التنويع الاقتصادي في الجزائر أفاق 2030.

فما هي فرص نجاح نموذج التنويع الاقتصادي في الجزائر في أفاق 2030؟

أهمية البحث

يكتسي موضوع التنويع الاقتصادي في الاقتصاديات الريعية أهمية خاصة بالنظر إلى شروط وإمكانيات الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى اقتصاد حقيقي متنوع منتج للثروة. فالتركيز على قطاع المحروقات دون منح الفرص لقطاعات ذات الميزة النسبية، سوف ينعكس سلبا على القيمة المضافة لتلك الاقتصاديات، فالتنويع الاقتصادي هو حل لمشكلة الاقتصاديات الريعية للتخلص التدريجي من خطر الاعتماد الكلي على قطاع المحروقات وتنويع مصادر الدخل.

فرضية البحث

صيغت فرضية البحث في ضوء الإشكالية المطروحة، كالأتي:

- للجزائر كافة الإمكانات لنجاح نموذج التنويع الاقتصادي للخروج من التبعية لقطاع المحروقات.

أهداف البحث

تتمثل أهداف البحث، في:

أ- إبراز أهمية إتباع نموذج التنويع الاقتصادي في الجزائر للوصول إلى الأهداف المتوخاة منه أفاق 2030؛

ب- تقصي فرص نجاح نموذج التنويع الاقتصادي في الجزائر.

منهجية البحث

لمعالجة الإشكالية المطروحة، تم استخدام كل من المنهج الوصفي، المنهج الإحصائي والتحليلي، والمنهج التحليلي الإستشرافي، للأسباب الآتية:

أ- تم اختيار المنهج الوصفي لأهميته في الجانب النظري، والذي تم تبنيه عند تطرق للإطار النظري للتنويع الاقتصادي؛

ب- كما تم استخدام المنهج الإحصائي التحليلي، المنهج الإحصائي عند تطبيق معامل هيرفندال- هيرشمان على كل من الإنتاج الداخلي الخام والصادرات خلال الفترة (2012- 2016). والمنهج التحليلي على النتائج المتحصل عليها؛

جـ- كما أن موضوع البحث يقود إلى تبني التحليل الاستشرافي عند دراسة مستقبل نموذج تنويع الاقتصاد الوطني واتجاهاته العامة.

هيكل البحث

للإجابة عن الإشكالية المطروحة والإلمام بجوانب الموضوع، تم تقسيم البحث إلى مبحثين على النحو الأتي:

المحور الأول: الإطار النظري للتنويع الاقتصادي

المحور الثاني: استشراف مستقبل نموذج تنويع الاقتصاد الوطني و اتجاهاته العامة

الدراسات السابقة

تعددت الدراسات حول موضوع التنويع الاقتصادي، نذكر منها:

أ- ممدوح عوض الخطيب (2011)، تناولت الدراسة أثر التنويع الاقتصادي على النمو في القطاع غير النفطي السعودي خلال الفترة (1970- 2008). وبينت الأثر الإيجابي للتنويع الاقتصادي على النمو في القطاع غير النفطي، فقد نتج عن زيادة درجة التنويع في الاقتصاد السعودي نمو مطرد في الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير النفطي، مع بقاء الاقتصاد السعودي يعتمد على النفط.

ب- أيسر ياسين فهد، أحمد محمد جاسم (2014)، هدفت هذه الدراسة إلى تحليل طبيعة وحجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العراق خلال الفترة الممتدة بين 2003 و2014، مع الإشارة إلى أهميتها في تنويع مصادر الدخل والتقليل من مخاطر الاعتماد المفرط على الإيرادات النفطية. وتوصلت إلى أن للتنويع في أشكال القطاعات الاقتصادية أثر كبير في توفير مناخ استثماري يكون أكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي في العراق.

جـ- قريجيج بن علي، زايري بلقاسم (2017)، هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية إستراتيجية التنويع الاقتصادي في تحقيق مستويات مرتفعة للنمو الاقتصادي. وبينت الدراسة ضعف النشاط الاقتصادي خلال فترة الدراسة الممتدة من 1980 إلى 2015 وهذا بسبب التركيز على الاقتصاد الريعي كما أثبتت أن الاهتمام بتنويع المنتجات في مختلف القطاعات الزراعة، الصناعة، والخدمات يؤدي إلى الرفع من قيمة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تفوق 41 في المائة للقطاعات المعنية بالتنويع.

1. الإطار النظري للتنويع الاقتصادي

يعتبر التنويع الاقتصادي أحد العوامل الأساسية للتنمية الاقتصادية، والذي يهدف إلى تنويع الهياكل الاقتصادية في ظل شروط معينة، هذه الأخيرة يجب توافرها من أجل تحقيق نجاحه.

1.1. مفهوم التنويع الاقتصادي

يعرف التنويع الاقتصادي بمفاهيم، تختلف عن بعضها البعض، وفقا للمجال الذي ينظر من خلاله إلى هذه الظاهرة.

ففي شقه المالي، يقصد بالتنويع كأحد السياسات لإدارة المخاطر، ويعني توزيع الأموال المستثمرة في محفظة استثمارية على أكثر من أداة استثمار وحيدة كالأسهم، السندات، صناديق الاستثمار، النقد، المعادن، والسلع الأساسي[1].

وعلى صعيد الاقتصاد السياسي، عادة ما يشير " التنويع" إلى " تنويع الصادرات"، ويعبر به بصورة خاصة عن السياسات الهادفة لتقليل الاعتماد على عدد محدد من الصادرات المعرضة لتذبذب السعر والكمية[2].

ويمكن التمييز بين نوعين مختلفين من التنويع حسب الاقتصاد السياسي فهناك التنويع الأفقي الذي يهدف إلى خلق فرص جديدة للمنتجات الجديدة داخل القطاع نفسه، مثل التعدين، الطاقة أو الزراعة. والتنويع الرأسي، الذي يستلزم إضافة المزيد من مراحل تجهيز المدخلات المحلية أو المستوردة. فالتنويع الرأسي يشجع الروابط الأمامية والخلفية في الاقتصاد، حيث يصبح ناتج نشاط ما مدخلات نشاط أخر،

وبالتالي رفع مستوى القيمة المضافة المنتجة محليا. بالإضافة إلى ذلك ينطوي التنويع الرأسي على الانتقال من القطاع الأولي إلى القطاعين الثانوي والثالث[3].

و يعرف Watkins التنويع الاقتصادي على أنه: " التنويع الذي يسمح بالخروج من فخ المنتجات الأولية الأساسية (Pieges de produits de première necessité) "[4].

وعرفه Romer بأنه: "إعتماد تنويع المدخلات الوسيطة و تعزيز إنتاجية السلع النهائية، وهو ما يضمن إمكانية الحد من التقلبات التي تحدث في أسعار المصادر الرئيسية وخاصة البلدان التي تعتمد مصدر أو إثنين في دخلها الكلي"[5].

ويحتل التنويع الاقتصادي أهمية بالغة في الاقتصاد، وذلك على المستويين الكلي والجزئي. فعلى مستوى الاقتصاد الجزئي، يقصد به تقديم منتجات جديدة وإمكانية وصول المؤسسة إلى أسواق جديدة. و من ناحية أخرى، يشير التنويع الاقتصادي على مستوى الاقتصاد الكلي إلى التنويع القطاعي للاقتصاد (القطاعات الجديدة/ المختلفة)[6].

نستخلص مما سبق، أن التنويع الاقتصادي يهدف إلى تقليل الاعتماد على قطاع واحد وتنويع مصادر الدخل.

ويجب التمييز بين التركيز الاقتصادي والتنويع الاقتصادي، فالتركيز الاقتصادي هو التركيز على بعض القطاعات من خلال خفض في مجالات التنويع[7].

2.1. مبررات وأهداف التنويع الاقتصادي

أكدت التجارب الحديثة على ضرورة اعتماد سياسة التنويع الاقتصادي، والتي تتحدد فعاليتها بمدى وضوح أهدافها.

1.2.1. مبررات التنويع الاقتصادي

تتميز العديد من دول العالم باعتمادها على مورد طبيعي مهم كالنفط، يتصف هذا الأخير بأنه مورد نابض، ويعد استخراجه نوعا من استنزاف رأس المال، كما أنه عرضة لتقلبات أسعار النفط وتذبذب الطلب العالمي عليه، مما يؤثر على حصيلة الصادرات وبالتالي الإيرادات الحكومية، ومنه مستوى الإنتاج الداخلي الخام. ومن ثم كان من الضروري الاعتماد على مصادر بديلة ومتجددة كافية لضمان تحقيق نمو اقتصادي مستدام[8].

2.2.1. أهداف التنويع الاقتصادي

تتجلى أهداف التنويع الاقتصادي، من خلال الأتي[9]:

- تحويل الاقتصاد من الاعتماد على مصدر واحد للدخل إلى مصادر متعددة الدخل موزعة على كل من قطاع الزراعة، قطاع الصناعة، وقطاع الخدمات؛
- تحسين الأداء الاقتصادي من أجل تحقيق نمو اقتصادي مستدام؛
- خلق فرص العمل والتخفيف من حدة الفقر.

3.1. مؤشرات وفرص نجاح نموذج التنويع الاقتصادي

لتقويم مدى نجاح التنويع الاقتصادي، لابد من بيان بعض المؤشرات، التي من خلالها نستطيع الحكم على الفعاليات الاقتصادية للقطاعات وفرص نجاحه.

1.3.1. مؤشرات التنويع الاقتصادي

تميل النظريات الاقتصادية إلى إنتاج مؤشرات تقيس درجة التنويع الاقتصادي، تختلف عن بعضها البعض لأغراض القياس. فنجد منها، يعتمد على قياس ظاهرة التركيز (Centralisation) كمؤشر أوغيف (Ogive) ومؤشر أنتروبي (Entropy) أو ظاهرة التنويع (Diversification) كمعامل هيرفندال – هيرشمان (Herfindahl-Hirshman). وسنكتفي في هذه الدراسة بتطبيق معامل هيرفندال- هيرشمان.

ويعتمد معامل هرفندال – هيرشمان في قياس التنويع الاقتصادي، من خلال

قياس تركيب وبنية المتغير ومدى تنوعه، ويعرف معامل هرفندال – هيرشمان كالآتي[10]:

$$H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{n}\left(\frac{x_i}{x}\right)^2} - \sqrt{\left(\frac{1}{N}\right)}}{1 - \sqrt{\left(\frac{1}{N}\right)}}$$

حيث:

N: عدد النشاطات

X_i: قيمة المتغير في النشاط (i)

X: القيمة الإجمالية للمتغير في جميع النشاطات

تتراوح قيمة معامل هيرفندال- هيرشمان بين الصفر والواحد، فإن كان صفرا كان هناك تنوع كامل في الاقتصاد (أي تساوي حصص النشاطات بعد نسبها مثلا إلى الناتج الكلي لجميع النشاطات)، و إذا كان واحد صحيح فإن مقدار التنوع يكون معدوما، وهي الحالة التي يكون فيها الناتج متمركزا في نشاط واحد من النشاطات الاقتصادية، بينما لا تسهم بقية النشاطات بأية حصة من الناتج المحلي الإجمالي. وتعد القيم المرتفعة لمعامل هيرفندال- هيرشمان دليلا على ضعف الاقتصاد في توزيع نشاطاته بشكل متكافئ على عدد كبير من القطاعات أو المنتجات، وبالتالي حصرها في عدد قليل منها[11].

2.3.1. شروط وفرص نجاح نموذج التنويع الاقتصادي

عند القيام بالتنويع الاقتصادي، لابد من توفر مجموعة من الشروط التي تحقق فرص النجاح، و تتمثل في النقاط الآتية[12]:

- التحول نحو اقتصاد السوق؛
- تهيئة المناخ الملائم لجذب الاستثمار الأجنبي؛
- تعديل الهيكل الإنتاجي، وذلك من خلال:
- تطوير القطاع الزراعي؛
- تطوير القطاع الصناعي والنفطي؛
- تطوير قطاع السياحة؛
- تطوير قطاع النقل والمواصلات.
- إصلاح القطاع المصرفي.

2. استشراف مستقبل نموذج تنويع الاقتصاد الوطني واتجاهاته العامة

يتناول هذا العنصر، قياس أهم مؤشرات التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2012- 2016)، ووصف نموذج تنويع الاقتصاد الوطني، تحدياته وأهم فرص نجاحه.

1.2. قياس مؤشرات التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2012- 2016)

لتقدير وضعية التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2012- 2016)، تم الاعتماد على معامل هيرفندال-هيرشمان والتركيز على متغيرين، هما: الإنتاج الداخلي الخام، والصادرات.

1.1.2. التنويع القطاعي

لفهم التنويع القطاعي، نقوم بالتركيز على أهم القطاعات الاقتصادية، وهي: قطاع الزراعة، قطاع الصناعة، قطاع المحروقات، قطاع البناء والأشغال العمومية، قطاع النقل والاتصالات، قطاع التجارة، قطاع الخدمات وذلك خلال الفترة (2012

- 2016)، كما يوضحه الشكل-1- ، وترجم هذا الأخير ما يلي:
- ارتفاع مساهمة قطاع الزراعة في الإنتاج الداخلي الخام من 1421693 مليون د.ج سنة 2012 إلى 2140305 مليون د.ج سنة 2016. وذلك بسبب رفع حجم الاستثمارات في هذا القطاع وزيادة حجم الدعم لمعظم الفروع الفلاحية[13].
- شهد قطاع الصناعة نمو معتبر، حيث ارتفعت قيمة مساهمته من 729515 مليون د.ج سنة 2012، إلى 975716 مليون د.ج سنة 2016. وهذا لارتباط هذا القطاع بالاختيارات السياسية والاقتصادية التي تبنتها السلطات العمومية[14].
- انخفاض مساهمة قطاع المحروقات في الإنتاج الداخلي الخام من 5536382 مليون د.ج سنة 2012 إلى 3025613 مليون د.ج سنة 2016، مما يدل على ارتباط قطاع المحروقات بتغير المعطيات الخارجية أي تغير أسعار المحروقات[15].
- تحسن في أداء كل من قطاع البناء والأشغال العمومية، قطاع النقل والاتصالات قطاع التجارة، وقطاع الخدمات وهذا راجع إلى استفادة هذه القطاعات من تطبيق سياسة دعم الإنعاش الاقتصادي.

إذا، كان هناك تحسن في أداء القطاعات غير النفطية خلال الفترة (2012-2016) فيماعدا انخفاض مساهمة قطاع المحروقات في الإنتاج الداخلي الخام، وهذا راجع إلى انخفاض أسعار المحروقات.

ولتقييم التنويع القطاعي، تم حساب معامل هيرفندال- هيرشمان خلال الفترة (2012- 2016)، كما يوضحه الجدول -1-، تدل القيم المرتفعة لمعامل هيرفندال-هيرشمان على ضعف الاقتصاد الجزائري في تنويع أنشطته، وأيضا استمراره في الاعتماد على قطاع المحروقات.

2.1.2. التنويع في الصادرات

إن حدوث تغيرات في جهاز الإنتاج، لا تكفي للحكم على أنه هناك تنويع اقتصادي، بل يتطلب أيضا حدوث تغيرات في بنية الصادرات، ومن ثم تبرز أهمية العلاقة بين التنويع القطاعي والتنويع في الصادرات.

وسنعتمد في تحليلنا على بنية الصادرات، المكونة من: المحروقات، المواد الغذائية، التموين الصناعي، الآلات وسلع التجهيز، معدات النقل وقطع الغيار، السلع الاستهلاكية خلال الفترة (2012- 2016). كما هو مبين في الشكل -2-، ويتضح منه:
- أن الصادرات الجزائرية تسيطر عليها وبنسبة كبيرة الصادرات النفطية، والتي وصلت إلى حدود 95 في المائة، حيث سجلت أعلى قيمة لها سنة 2012 بـ 5527736.5 (مليون د.ج). ومنذ سنة2013 انخفضت الصادرات النفطية التي ترافقت مع انخفاض أسعار النفط، إذ انخفض سعر البرميل النفط من 110 دولار في جوان 2014، ليصل إلى 30 دولار مطلع سنة 2016، أي انخفضت أسعار النفط بمعدل تجاوز 72 في المائة [16]؛
- وتبقى الصادرات خارج المحروقات تساهم بنسبة ضئيلة جدا في الصادرات الوطنية، حيث تراوحت ما بين 2.80 في المائة و6.03 في المائة. وذلك رغم جهود الدولة في ترقية الصادرات خارج المحروقات بالإضافة إلى سياسة برامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو الممتدة من 1990 إلى 2014.

ولتقييم مدى تحقيق الاقتصاد الجزائري تنوعا في بنية الصادرات، نقوم بحساب معامل هيرفندال-هيرشمان خلال الفترة (2012- 2016)، كما يوضحه الجدول -2-.

تبرز النتائج المحصل عليها من حساب معامل هيرفندال–هيرشمان، بلغ قيمة

المعامل 1 سنة 2012، ثم لتستقر بعدها عند 0.99 خلال الفترة (2013-2016)، مما يدل على أن الصادرات الجزائرية لم تتغير بشكل ملحوظ، ولم يحدث تنويع في بنية الصادرات.

انطلاقا من وصف وضعية التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2012- 2016)، نجد أن قطاع المحروقات لا يزال القطاع القائد في الجزائر.

2.2. مبررات اعتماد نموذج التنويع الاقتصادي في الجزائر

لقد كان لانخفاض أسعار المحروقات في السوق الدولية منذ بداية سنة 2014، تأثير على مستوى أداء الاقتصاد الجزائري، حيث سجلت المؤشرات الآتية[17]:

- تحمل الميزان التجاري عجزا هاما بلغ أزيد من 20 مليار دولار سنة 2016 وعجزا مستمرا لميزان المدفوعات بلغ أزيد من 26 مليار دولار سنة 2016؛
- انخفاض احتياطات الصرف من 193 مليار دولار في ماي 2014 إلى 105 مليار دولار في جويلية 2017؛
- إن تراجع الجباية البترولية، أدى إلى تراجع الإيرادات الجبائية بنسبة تفوق 50 في المائة، وبالتالي استهلاك مجمل ادخار الخزينة العمومية الذي كان يحتضنه صندوق ضبط الإيرادات منذ فيفري 2017؛
- انخفاض رخصة برنامج الاستثمارات المصادق عليها في السنوات الثلاثة الأخيرة من 3500 مليار دينار سنة 2015 إلى 1900 مليار دينار سنة 2016 و1400 مليار دينار سنة 2017؛
- تقليص في الإنفاق العمومي على الاستثمار والتجهيز، وذلك بفعل الانخفاض الجدري في الموارد المالية للدولة، الذي ترتب على انهيار أسعار النفط في السوق الدولية.

إن استمرار عجز كل من الميزان التجاري، ميزان المدفوعات، والخزينة العمومية وانخفاض احتياطات الصرف، أثر سلبا على الوضع الاقتصادي في الجزائر.

3.2. أهداف، مراحل، وسائل، والخطوط التوجيهية للنموذج الجديد للنمو

يتناول هذا العنصر، وصف النموذج الجديد للنمو من خلال، أهدافه، مراحله، وسائله وأهم خطوطه التوجيهية.

1.3.2. أهداف النموذج الجديد للنمو

إن النموذج الجديد للنمو الذي شرع في بلورته منذ سنة 2016 في ظل ظروف اقتصادية ومالية صعبة وخاصة بعد انخفاض أسعار المحروقات. تتمحور أهدافه في شقه الاقتصادي والمالي، كالأتي[18]:

- تنويع الاقتصاد للسماح بدعم تمويل النمو الاقتصادي المتسارع؛
- مضاعفة حصة الصناعة التحويلية كقيمة مضافة بـ 10 في المائة من الإنتاج الداخلي الخام في أفاق 2030؛
- عصرنة القطاع الفلاحي مما يسمح ببلوغ هدف الأمن الغذائي وتحقيق هدف تنويع الصادرات؛
- الوصول إلى مرحلة الانتقال الطاقوي، مما يسمح ببلوغ نسبة النمو السنوي للاستهلاك الداخلي للطاقة + 3 في المائة سنويا؛
- تنويع الصادرات، بمنحى مدعم بوتيرة منتظمة لنمو الإنتاج الداخلي الخام خارج المحروقات بنسبة 6.5 في المائة.

2.3.2. مراحل النموذج الجديد للنمو

تتمثل مراحل هذا النموذج في:

1.2.3.2. مرحلة الإقلاع من 2016 إلى 2019 (La phase de décollage)

هي مرحلة تسعى لرفع مؤشرات أداء جميع القطاعات[19]، وارتكزت الحكومة في هذه المرحلة على سيناريوهان مع مراعاة تقلبات أسعار المحروقات، حيث تم الإبقاء على سعر الصرف في الفترة مابين 2016 و2019 في معدل 108 دينار للدولار الواحد

ونسبة التضخم في حدود 4 في المائة[20]:
- السيناريو الأول: حد أدنى دون تصحيح في الموازنة، يتوقع معدل سعر المحروقات بـ 50 دولار للبرميل في 2019، مع الإبقاء على مستوى تطور النفقات العمومية في جانبه المتعلق بالتجهيز، هذا السيناريو يتوقع تدهورا واختلالا للتوازنات الداخلية والخارجية مما يضاعف من عجز الخزينة، وبالتالي مضاعفة مستوى المديونية الداخلية وتدهور لميزان المدفوعات. وهو يساهم في انخفاض حاد لناتج احتياطي الصرف مع نهاية سنة 2019.
- السيناريو الثاني: يتوقع ناتج عائد الخزينة سلبي بـ - 1.9 في المائة من الإنتاج الداخلي الخام وفائض في ميزان المدفوعات بـ + 2.2 مليار دولار مستبعدا مخاطر المديونية الداخلية والخارجية ومدعما احتياطي الصرف المقدر بما يعادل 27 شهرا من الاستيراد.

2.2.3.2. مرحلة الانتقال من 2020 إلى 2025 (La phase de transition)

تسمح هذه المرحلة بتحقيق تثمين القدرات الخاصة للارتقاء بالمستوى الاقتصادي و تدارك التأخر[21]. إن مرحلة الانتقال، التي توجد عليها أغلب المؤسسات العمومية الخاصة أو المختلطة، تقتضي بأن تستفيد منتجاتها من السلع والخدمات ذات الأولوية في السوق الوطنية[22].

ومن أجل استعادة توازن ميزان المدفوعات عن طريق الصادرات خارج المحروقات من خلال التقليل من الواردات، وضعت الحكومة إستراتيجية وطنية للصادرات أفاق 2023، ترمي بصفة عامة إلى تحسين مناخ الأعمال في الجزائر بهدف جدب الاستثمار الخارجي و دعم تنافسية المنتجات الجزائرية في الأسواق الخارجية، وكذا تعزيز قدرات و نوعية التسيير عند الشركات الناشطة في مجال التصدير[23].

3.2.3.2. مرحلة الاستقرار أو مرحلة الدمج والالتقاء من 2026 إلى 2030 (La phase de stabilisation)

والتي تتحقق فيها التوازنات للاقتصاد الوطني[24]، حيث يستنفد الاقتصاد الوطني في أخرها قدراته الاستدراكية لتلتقي حينها مختلف متغيراته عند نقطة التوازن[25].

3.3.2. وسائل النموذج الجديد للنمو

وتتمثل وسائل هذا النموذج الجديد للنمو، في[26]:
- الحفاظ على السير المالي الخارجي للبلاد، من خلال تقليص الواردات و تطوير الصادرات خارج المحروقات؛
- التحفيز على إنشاء المؤسسات؛
- استكمال الإصلاح البنكي؛
- تطوير سوق رؤوس الأموال.

4.3.2. الخطوط التوجيهية للنموذج الجديد للنمو

تتوزع الخطوط التوجيهية للنموذج الجديد للنمو، كالأتي[27]:
- تنويع صناعي يرتكز على دعم الاستثمار المنتج، لاسيما في القطاعات التي تتوفر فيها البلاد أصلا على مزايا مقارنة، وبالأخص الصناعة الالكترونية والرقمية الصناعات الغذائية، السيارات والاسمنت الصناعة الصيدلانية، قطاع السياحة، النشاط البعدي للمحروقات، النشاط البعدي للموارد المنجمية؛
- تأمين الموارد الطاقوية وتنويعها، وخصوصا بفضل ترقية النجاعة الطاقوية والطاقات المتجددة، فضلا عن ترقية الطاقات الأحفورية غير التقليدية؛
- الانتشار الإقليمي للتنمية الصناعية، مع إعداد خريطة إقليمية للاستثمارات، وتحسين تسيير العقار الصناعي، وكذا التسليم التدريجي للمناطق الصناعية الجديدة المقررة وعددها 50 منطقة؛

- توفير شروط تطوير الصادرات خارج المحروقات، وخصوصا مع مراجعة القانون الأساسي للشركة الجزائرية للتأمين وضمان الصادرات، التشجيع على إنشاء مؤسسات مصدرة، ودعم الصادرات الناشئة.

4.2. تحديات وفرص نجاح نموذج تنويع الاقتصاد الوطني

إن استشراف مستقبل نموذج تنويع الاقتصاد الوطني، يتطلب منا التعرض لأهم التحديات التي تواجهه، ووضع السيناريوهات الممكنة له.

1.4.2. تحديات نموذج تنويع الاقتصاد الوطني

هناك أربعة تحديات تواجه نموذج تنويع الاقتصاد الوطني هي:

1.1.4.2. معدل ودرجة التغير الهيكلي

يهدف نموذج تنويع الاقتصاد الوطني إلى تحقيق معدل نمو سنوي خارج المحروقات بـ 6.5 في المائة ما بين 2020 و2030. وارتفاع محسوس للإنتاج الداخلي الخام الفردي الذي ينتظر أن يتضاعف بـ 2.3 مرة إلى جانب تضاعف مساهمة القطاع الصناعي في الإنتاج الداخلي الخام لينتقل من 5.3 في المائة حاليا إلى 10 في المائة. و كذلك عصرنة القطاع الفلاحي قصد بلوغ الأهداف المرتبطة بالأمن الغذائي و تنويع الصادرات[28].

وبخصوص الاستثمار ينتظر من أجل تحقيق التغير الهيكلي، ربط الاستثمار خارج المحروقات بتطور إنتاجية رأس المال المستثمر، في هذا الإطار تم وضع تصور لمستوى معين من النمو يخص الإنتاجية العامة ويمكن معدل الاستثمار العام نفسه من خلق معدلات نمو اقتصادي أعلى. وعلى هذا الأساس، يجب أن يستهدف تحسن الإنتاجية العامة الاستثمار الخاص والعام على حد السواء. من أجل هذا تم برمجة تعزيز ميزانياتي ثان سيطبق ابتداء من سنة 2025 قصد تخفيض نفقات التجهيز المسجلة مباشرة في ميزانية الدولة[29].

للحكم على أنه هناك تغير في هيكل الاقتصاد الوطني، لابد من تحقيق استقرار في الإنتاج الداخلي الخام، وذلك من خلال تقليل الاعتماد تدريجيا على قطاع المحروقات وتطوير كل من القطاع الزراعي، القطاع الصناعي، وقطاع الخدمات وإصلاح القطاع المالي والمصرفي.

2.1.4.2. التمويل الداخلي غير التقليدي

يمثل التمويل الداخلي غير التقليدي المعبر عنه بآلية التسيير الكمي تقنية نقدية مبنية على الاقتراض من البنك المركزي الذي يحوز دائما على أصول تمكنه من إدارة السيولة في البنوك الأولية، هي نفسها السيولة المستعملة في تنشيط الدورة الاقتصادية من خلال حفز الطلب الداخلي لقطاع الأعمال والمستهلكين، ومن ثم حفز عرض المنتجين[30].

إن إدخال التمويل الداخلي غير التقليدي في الجزائر، يتعلق باستخدام التسيير الكمي عن طريق بنك الجزائر في تمويل الميزانية في الشق الخاص بالإنفاق العام، بعد أن أثبتت السياسة النقدية عجزها في تعويض السياسة الجبائية سواء تعلق الأمر بخفض العملة أو شراء ادخار العائلات والشركات بفوائد عالية. سيوفر بنك الجزائر للحكومة سيولة كبيرة لقاء سندات الخزينة لمدة خمس سنوات ويشتري ديونها لدى البنوك الأولية لقاء أسعار فائدة قابلة للتفاوض تنطلق من الصفر، وما دامت سندات الخزينة سيادية فهي أصول مضمونة[31].

إن ما تم طبعه إلى حد الآن في إطار التمويل الداخلي غير التقليدي يتجاوز 40 مليار دولار، وهو ما تسبب في انخفاض قيمة الدينار بأكثر من 30 في المائة لأنه لا يوجد ما يقابله من الإنتاج أو احتياطات الصرف. وبالتالي، فإن ارتفاع الأسعار ونسبة التضخم، هي نتيجة حتمية أدت إلى انهيار القدرة الشرائية[32].

وبالنظر إلى الظروف التي يمر بها الاقتصاد الوطني، فتطبيق تقنية التمويل الداخلي غير التقليدي تعتبر مخاطرة، وكان من الأفضل إدراج هذه التقنية كأداة تكميلية

ضمن حزمة الحلول على المدى القصير وليس على المدى المتوسط[33].

إن تطبيق تقنية التمويل الداخلي غير التقليدي، تؤدي إلى حدوث ضغوط تضخمية، مما تسبب مخاطر تمس بالاستقلال المالي والاقتصادي للجزائر.

3.1.4.2. تسريع وتيرة الصادرات خارج المحروقات

يمكن للبلاد انتهاج سياسة اقتصادية جديدة مبنية على نموذج النمو المتوازن أي تحريك القطاعات الراكدة والتي يمكنها المساهمة في القيمة المضافة في الاقتصاد بنسبة تتراوح بين 10 في المائة في قطاع السياحة، 25 في المائة في قطاع الزراعة و15 في المائة في قطاع الصناعة[34].

إن تسريع وتيرة الصادرات خارج المحروقات، لا يعني فقط تحريك كل من قطاع الزراعة، قطاع الصناعة، وقطاع الخدمات. و إنما التوجه أيضا نحو إستراتيجية الاقتصاد الموجه نحو تصدير كل من المنتجات الزراعية، الصناعية، والخدماتية من أجل بناء اقتصاد حقيقي ومتنوع.

4.1.4.2. الانتقال الطاقوي

للجزائر خام من الطاقة غير قابلة للنضوب منها، طاقة الشمس، طاقة الرياح وطاقة المياه ولكن المسعى الناجح لتثمين تلك الطاقة يشترط رؤية استشرافية شاملة تجمع بين البعدين السياسي والاقتصادي معا. فتحت قيد التكنولوجيا لا تتمتع الجزائر بالقدر الكافي من الإمكانيات، الإنتاج بمستوى الحجم والأمن الصناعي، وتحت القيد المالي ليس لها القدر الكافي من إمكانيات الاستثمار موازاة مع خطط الإنفاق العمومي الحالية. وتحت القيد الفني توصف الاستثمارات في الطاقات المتجددة بالاندماج الصناعي والجهوي الذي يحمل مدلول المشروعات المشتركة وذلك بسبب تفاوت تكاليف الإنتاج، حجم السوق ومستوى الطلب من دولة إلى أخرى.

مقترح معقد، ولكنه ممكن لسببين: جدوى الطاقة الشمسية المضمون لتوفير 50 بالمائة من احتياجات أوروبا وشمال إفريقيا من الكهرباء وكسب سوق جديدة في إفريقيا لا تكاد تضمن حاليا أكثر من 30 بالمائة من احتياجاتها من الكهرباء. والسبب الثاني، هو التنافس داخل الاتحاد الأوروبي لكسب ود الجزائر بين المحور الألماني ويمثله مشروع "ديزرتك"، والمحور الفرنسي ويمثله "المخطط الشمسي المتوسطي" وهو تنافس يعطي للجزائر فرصة ذهبية للتربع على سوق الطاقة في أوروبا في انتظار استكمال اقتصاد وطني متنوع يقلل من تبعية الجزائر للأسواق الخارجية من زاوية إنتاج الثروة[35].

فمن بين أهداف نموذج تنويع الاقتصاد الوطني الاستغلال الأمثل للموارد فهذا الأخير يقتضي منا الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر.

2.4.2. فرص نجاح نموذج تنويع الاقتصاد الوطني

هناك مجموعة من السيناريوهات الممكنة أمام نموذج تنويع الاقتصاد الوطني، منها:

1- السيناريو الأول: هل يمكن أن ينجح نموذج تنويع الاقتصاد الوطني

من أجل نجاح نموذج تنويع الاقتصاد الوطني، لابد من تحقق الافتراضات الآتية:

- إعادة النظر في نموذج النمو للتحول من نموذج التوزيع إلى نموذج الثروة، أي من النمو المبني على تدخل الدولة إلى النمو المبني على الشراكة الاستراتيجية بين القطاعين العام والخاص، بالشكل الذي يخدم زيادة الصادرات من القيم ذات الجدوى الاقتصادية طويلة المدى والمستدامة؛

- تنويع الاقتصاد بإدماج القطاعات الراكدة، حيث نملك 11 قطاعا اقتصاديا جاهزا للنمو السريع على خلفية تأخرها في المساهمة في القيمة المضافة. ويمكن الرهان في المرحلة الأولى، على: الفلاحة والفلاحة الصناعية، المناجم والبتروكيمياء، الصناعات الصغيرة والصغيرة جدا، ومنها الصيدلة والميكانيك، الطاقات المتجددة من الشمس

والرياح، خدمات الاتصال والمعلومات. وفي مرحلة ثانية صناعة المعرفة، الابتكار الصناعات التصديرية[36]؛

- بناء جسور بين البحث العلمي والإنتاج؛

- إعادة النظر في كيفية تقييم ميزانيات القطاعات المختلفة، حيث يجب منح الأولوية للقطاعات المنتجة للثروة؛

- إعادة النظر في طريقة وضع السياسات، حيث يجب اعتماد مفهوم اليقظة الاستشرافية المبنية على المعلومات الإحصائية السليمة[37].

- إن تنويع الاقتصاد يتطلب وجود بنك مركزي مستقل يعمل على الحد من التضخم و لا يقتصر دوره على خلق المال وضخه في الاقتصاد، بل يجب على الدولة أن تمول نفسها من الأسواق المالية والمستثمرين الأجانب والمحليين[38].

- إن لجوء الدولة إلى التمويل الداخلي غير التقليدي من أجل تمويل الاستثمارات التي لها عائد على الاقتصاد على المديين القصير والمتوسط وليس لنفقات التسيير (الأجور والاستهلاك وغيرها)، ويجب أن يرافق هذا نموذج تنويع الاقتصاد الوطني. ويشترط من ناحية النجاعة الاقتصادية، القيام باستدراك اقتصادي يعيد للاقتصاد نجاعته (المقابل الاقتصادي الحقيقي)، أي ضخ موارد اقتصادية حقيقية وفعلية في العجلة الاقتصادية[39].

2- السيناريو الثاني: سرعة واتجاه انتقال الاقتصاد الوطني نحو نموذج تنويع الاقتصاد الوطني

ويرى الاقتصادي الأمريكي أحد كبار المستشرفين "ألفين توفلر"، أنه مع بداية القرن الحادي والعشرين ستصف الاقتصاديات حسب سرعتها وليس حسب درجة نموذجها، إذ لن يكون بعد ذلك التاريخ، أي مجال للحديث عن نموذج اقتصادي بل عن اقتصاديات سريعة وأخرى متوسطة السرعة وثالثة بطيئة أو متوقفة عن الحركة. وهذه الأخيرة التي يريد أن ينتقل إليها الاقتصاد الوطني، حينها قد ندرك متى نصل إلى أهدافنا. وما إذا كان الإطار السياسي القادم قادر على تحقيق هذه السرعة المطلوبة، أم أنه يسير في اتجاه يكون مخالفا تماما لاتجاه نموذج تنويع الاقتصاد الوطني، أو غير قادر على فهمه أو يعتقد أن لا علاقة له[40].

3- السيناريو الثالث: تأثير الاحتجاجات الداخلية على نجاح نموذج تنويع الاقتصاد الوطني

إن زيادة وتيرة الاحتجاجات الداخلية بصفة متكررة على تغيير النظام واعتراضا على الأوضاع الاقتصادية والمعيشية، سوف يزيد من احتمالية حدوث أزمة اقتصادية مع أثار اجتماعية وسياسية، وبالتالي يؤثر سلبا على نموذج تنويع الاقتصاد الوطني. ولتجنب هذا السيناريو، يجب على الدولة بكل مؤسساتها مواصلة تطبيق هذا النموذج على أسس سليمة وضرورة وضع رؤية استشرافية شاملة لجميع قطاعات الاقتصاد الوطني في ظل الإمكانات المتاحة.

إن معظم السيناريوهات المقترحة كافية ومناسبة لنجاح نموذج تنويع الاقتصاد الوطني ونؤكد في الأخير على سن وتطبيق قوانين محاربة الفساد، وإعادة النظر في الطاقم الحكومي لكي يكون قادرا على فهم وتحقيق الأهداف المرغوب منها في هذا النموذج.

الخاتمة

إن الوضعية المالية الصعبة التي تمر بها الجزائر، فرضت عليها تنويع هيكل إنتاجها من خلال منح فرص للقطاعات ذات المزايا النسبية كالفلاحة، الصناعة والخدمات لخلق قيمة مضافة أعلى في المدى الطويل ومحاولة تقليل الاعتماد شبه الكلي على قطاع المحروقات، مما يقلل أيضا من حجم المخاطر المرتبطة به.

تناولت الدراسة ثلاث سيناريوهات ممكنة لمستقبل نموذج تنويع الاقتصاد الوطني، الأول يتناول شروط نجاح نموذج تنويع الاقتصاد الوطني، والذي يتطلب من

الدولة القيام ببرامج إصلاحات عاجلة وحقيقية، أما السيناريو الثاني فيتعلق بطبيعة الإطار السياسي وقدرته على فهم والتكيف للانتقال إلى نموذج تنويع الاقتصاد الوطني. وأخيرا السيناريو الثالث، يتبنى أن زيادة وتيرة الاحتجاجات الداخلية بصفة متكررة ستؤدي إلى حدوث أزمة اقتصادية، مما ستضغط على الدولة الجزائرية لإحداث تغيير في مؤسساتها. لكن رغم ذلك، تظل هذه السيناريوهات أقل حدوثا في ظل الأوضاع الاقتصادية، الاجتماعية، والسياسية التي تعيشها الجزائر.

إن نموذج تنويع الاقتصاد الوطني هو رؤية استشرافية يمكن تطبيقها، إذا قمنا باستغلال المزايا النسبية للاقتصاد من أجل ضمان تنمية مستدامة على المدى الطويل ولا يتأتى ذلك إلا بترشيد النفقات العمومية وتغيير جدري للسياسة الاقتصادية القائمة على الاقتصاد الريعي. كما يجب محاربة الفساد وإيلاء أهمية للموارد البشرية الكفؤة هذه الأخيرة تعتبر العامل المهم لنجاح نموذج التنويع الاقتصادي.

أولا- نتائج الدراسة

بينت الدراسة، ما يلي:

- ضعف الاقتصاد الوطني في تنويع هيكله خلال الفترة (2012- 2016)؛
- عدم حدوث تنويع في بنية الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2012- 2016)؛
- هناك تحديات تواجه نموذج تنويع الاقتصاد الوطني، من أهمها: التغير في الهيكل الإنتاجي، التمويل الداخلي غير التقليدي، الانتقال الطاقوي، تسريع وتيرة الصادرات خارج المحروقات؛
- للتنويع القطاعي أثر كبير وإيجابي على الاقتصاد الوطني؛
- للجزائر إمكانات لإنجاح نموذج تنويع الاقتصاد الوطني؛
- عند مقارنة نتائج الدراسة بما توصلت إليه الدراسات السابقة، بالرغم من اختلاف منهجية التحليل وتباين إطارها الزمني، فقد أجمعت على استمرار اعتماد الاقتصاديات الريعية سواء تعلق الأمر بالمملكة العربية السعودية، العراق، والجزائر على قطاع المحروقات في الإنتاج والتصدير.

ثانيا- التوصيات

انطلاقا من النتائج المتوصل إليها، نوصي بما يلي:

- مواصلة تجسيد الاستراتيجية الوطنية للصادرات المبنية على التوجه نحو الصادرات الزراعية، الصناعية والخدماتية وليس إحلال الواردات؛
- ترشيد النفقات العمومية وذلك بتوجيهها نحو تطوير القطاعات المنتجة للثروة؛
- إعادة تكييف النظام البنكي وعصرنته لتشجيع وتسهيل عمليات الاستثمار وخدمة للاقتصاد الوطني؛
- ضرورة إنشاء منظومة اليقظة الاستشرافية لكل القطاعات المكونة للاقتصاد الوطني، مما يسمح بتحديد الأولويات ومتطلبات كل قطاع، وبالتالي تكون قادرة على التكيف مع الصدمات.

المراجع

(1)- بنين بغداد، بنين عبد الرحمن: السياحة كبديل لتفعيل التنويع الاقتصادي في الجزائر مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، العدد 1، 2016، ص 79.

(2)- غلاب فاتح، سعيداني محمد السعيد، رزيقات بوبكر: السياسات والتجارب الدولية الرائدة في مجال التنويع الاقتصادي حالة (ماليزيا وأندونيسيا والمكسيك)، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، مارس 2017 ص 82.

(3)- Hvidt Martin: Economic Diversification in GCC countries: past record and future trends,The London school of economics and political science (LES),january 2013, number27 , p p 4-5.

(4)- باهي موسى، روابنية كمال: التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية: حالة البلدان العربية المصدرة للنفط، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد 5، 2016، ص135.

(5)-لافي مرزوك عاطف: التنويع الاقتصادي في بلدان الخليج العربي مقاربة للقواعد والدلائل، مجلة الاقتصادي الخليجي، جامعة البصرة، العراق، العدد 24، 2013، ص 10.

(6)- Grazia Pedrana Maria & Bardea Massimo: Economic Diversification, Final report and policy recommendations, Padima, may 2012, p 8.

(7)- خرشي إسحاق: إعادة التركيز الاستراتيجي لتحسين تنافسية ميادين النشاط الاستراتيجية للمؤسسات الصناعية الجزائرية ENAD استراتيجية مقترحة للمؤسسات الوطنية لصناعة المنظفات، الريادة لاقتصاديات الأعمال، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، المجلد2، العدد 1، 2016، ص 66.

(8)-حميداتو محمد الناصر، بقاص الصافية: التنويع الاقتصادي في الجزائر، المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال، الرفاد، الأردن، المجلد2، العدد2، 2017، ص76.

(9)- The concept of economic diversification in the context of reponse measures, Technical paper, united nations,framework convention on climate change, 2016 ,13.

(10)-الخطيب ممدوح عوض: أثر التنويع الاقتصادي على النمو في القطاع غير النفطي السعودي، المجلة العربية للعلوم الادارية، جامعة الكويت، المجلد 18، العدد 2، 2011 ص212.

(11)- المرجع نفسه

(12)-بنين بغداد، بنين عبد الرحمن، مرجع سبق ذكره، ص ص80- 81.

(13)-بن خليفة أحمد، حميداتو صالح: القطاع الفلاحي كبديل استراتيجي لدعم الاقتصاد الجزائري في ظل التحديات الراهنة، ملتقى وطني حول: رهانات الاقتصاد الجزائري في ظل الأوضاع المحلية والدولية أي فرص للنموذج الاقتصادي الجديد، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة 2، 2017، ص13.

(14)- بوشلاغم عميروش، شرفي منصف: تطوير الصناعات الغذائية كآلية للخروج من التبعية الريعية في الجزائر، ملتقى وطني حول: رهانات الاقتصاد الجزائري في ظل الأوضاع المحلية والدولية أي فرص للنموذج الاقتصادي الجديد، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة 2، 2017، ص14.

(15)- مدوري عبد الرزاق: عرض وتقييم أثار البرامج الاستثمارية على النمو الاقتصادي في الجزائر (نظرة تحليلية)، ملتقى دولي حول: تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014)، جامعة سطيف 1.، 2013، ص24.

(16)-بن بوزيان محمد، قسميوري كفية: الانقلاب الاقتصاد الجزائري رد فعل استعجالي أم رؤية استشرافية، ملتقى وطني حول: رهانات الاقتصاد الجزائري في ظل الأوضاع المحلية والدولية أي فرص للنموذج الاقتصادي الجديد، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2.، 2017، ص13.
(17)-مصالح الوزير الأول، مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، رئاسة الجمهورية، 2017، ص ص2- 20.
(18)- إيكو ألجيريا، تفاصيل نموذج النمو الجديد للحكومة، تاريخ الاطلاع:2018/1/12، على الموقع الالكتروني: www.eco-algeria.com
(19)-المرجع نفسه
(20)-المرجع نفسه
(21)-المرجع نفسه
(22)-مصالح الوزير الأول، مرجع سبق ذكره، ص22.
(23)-الهواري عبد اللطيف، فاروق حمداوي، ترقية الصادرات خارج المحروقات- الصندوق الخاص بترقية الصادرات، يوم دراسي حول ترقية الصادرات خارج المحروقات، غرفة الصناعة والتجارة قسنطينة، 2018.
(24)- إيكو ألجيريا، مرجع سبق ذكره.
(25)- تجسيد النموذج الاقتصادي الجديد في أفاق 2030، تاريخ الإطلاع: 2018/11/15، على الموقع الإلكتروني: www.asp.dz/ar/economie
(26)-مصالح الوزير الأول، مرجع سبق ذكره، ص3.
(27)-المرجع نفسه
(28)-تجسيد النموذج الاقتصادي الجديد في أفاق 2030، مرجع سبق ذكره.
(29)-المرجع نفسه
(30)-مصيطفى بشير، الجزائر 2030 رؤية استشرافية، الجسور، الجزائر ، 2017 ص73.
(31)-المرجع السابق، ص77.
(32)- بهلولي أسماء، طبع 40 مليار دولار يخفض قيمة الدينار بـ 30 في المائة، جريدة الشروق، 2018، ص7.
(33)- مصيطفى بشير، الجزائر 2030 رؤية استشرافية ، مرجع سبق ذكره، ص77.
(34)- المرجع السابق، ص29.
(35)-مصيطفى بشير، نهاية الريع الأزمة و الحل، الجسور، الجزائر ، 2016 ص ص 128-129.
(36)- مصيطفى بشير، الجزائر 2030 رؤية استشرافية ، مرجع سبق ذكره ص ص 32-185.
(37)-مصيطفى بشير، نهاية الريع الأزمة و الحل، ص ص27-171.
(38)-منتدى رؤساء المؤسسات، ص 11، تاريخ الاطلاع: 2018/1/29، على الموقع الالكتروني:Communication@fce.dz
(39)-المرجع السابق، ص12.
(40)-قلالة سليم، النموذج الجديد للنمو الاقتصادي أي فرص للنجاح، تاريخ الاطلاع: 2018/11/15، على الموقع الإلكتروني:www.echoroukonline.com

الملاحق

شكل -1- مساهمة القطاعات الاقتصادية في الإنتاج الداخلي الخام خلال الفترة (2016-2012)

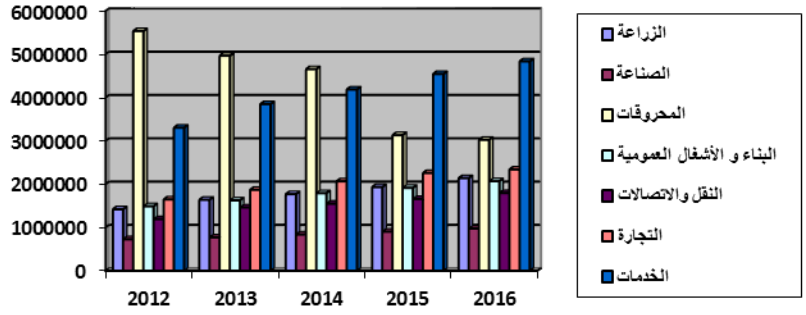

Source : Les comptes nationaux trimestriels -1ère trimestre 2018 – N821 – pp7-10.

جدول-1- معامل هيرفندال- هيرشمان للتنويع القطاعي خلال الفترة (2012- 2016)

السنوات	معامل هيرفندال-هيرشمان
2012	0.9
2013	0.95
2014	0.96
2015	0.93
2016	0.93

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على الشكل – 1– السابق

شكل -2- تطور بنية الصادرات خلال الفترة (2016-2012)

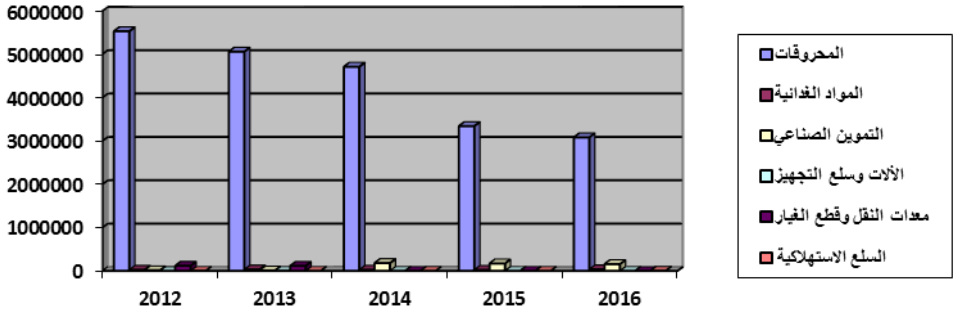

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات:

- الجزائر بالأرقام: نتائج 2014 – 2016 – نشرة 2017 – رقم 47 – ص60.

- la direction technique chargée de la comptabilité nationale: Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 2004 à 2014- Collections statistiques N194/2015-Série E: statistiques économiques N84- p 87.

جدول-2- معامل هيرفندال- هيرشمان لتنويع الصادرات خلال الفترة (2012- 2016)

السنوات	معامل هيرفندال- هيرشمان
2012	1
2013	0.99
2014	0.99
2015	0.99
2016	0.99

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على الشكل -2- السابق